يا عقلاء اليمن اتحدوا !!

د. سيف سلام الحكيمي

في البداية دعونا نتفق على أنه لا يختلف اثنان على أن «الانضمام والتأييد سلمياً لمطالب الشباب السلمية والمشروعة» مسألة لا جدال فيها وأنها واجب على كل مواطن حر ينشد الخير والأمن والسلام لوطنه ابتداءً من رئيس الجمهورية وانتهاءً بالأطفال الصغار الذين نشاهدهم على الفضائيات يخوضون تجارب سياسية مبكرة جداً بالنسبة لسنهم.

يقف يمننا الحبيب على مفترقٍ طريقين لا ثالث لهما، الطريق الأول يوصلنا جميعاً شباباً وشيوخاً الى ما نصبو إليه من تغيير الى غدٍ أفضل لو حكم فيه كل أطراف الأزمة لغة ومنطق العقل والتشبث بالممكن وعدم القفز على الواقع مع الابتعاد عن لغة التهديد والوعيد.

أما الطريق الثاني سيوصلنا حتماً الى دمار وخسران شامل قد نعلم أوله لا ندرك آخره لو تغلب علينا من يدقون طبول الحرب وخبراء إسقاط النظام في السلطة والمعارضة.

فسلوك الطريق الأول الأكثر أمناً وأقل تكلفة في الأرواح والعتاد والأموال يستلزم منا جميعاً أن نستعرض وبصدق مراحل تطور الأزمة وباختصار دون تسطيح لخطورة المرحلة وتداعياتها..كلنا يعلم بأن خروج الشباب اليمني الى الشارع يرفعون شعارات في مجملها تنادي بإصلاحات اقتصادية واجتماعية ومحاربة الفساد، وتمس الحياة المعيشية للمواطن بالدرجة الأولى، فكانت مطالب الشباب تنادي بتأمين الوظائف للخريجين ومحاربة الفساد، ورفع المستوى الصحي والتعليمي، وتقديم من عاثوا في الارض فساداً الى العدالة.

كان لنجاح ثورتي الشباب في تونس ومصر الأثر الكبير في كسر حاجز الخوف -إن صح التعبير- عند الشباب اليمني، فنزلوا الى الشارع بأعداد أخذت تتزايد يحدوهم الأمل في أن يحدثوا تغييراً في واقعنا اليمني الذي لا يمكن لعاقل وذي ضمير حي ومنصف إلا أن يقر بأن واقعنا بحاجة لتصحيح الكثير من الاختلالات والتشوهات التي أصابته بسبب أخطاء متراكمة يتحملها كل مسؤول لم يقم بواجبه بالشكل المطلوب ابتداءً من أصغر موظف في الدولة وانتهاءً برئيس الجمهورية، كلٌ يتحمل المسؤولية على قدر الصلاحيات الممنوحة له، ولا تُعفى المعارضة من المسؤولية لأنها كانت على مر السنين ترضى بالتسويات الجانبية على حساب المصلحة العليا للوطن.

رافق مطالبات الشباب السلمية والمشروعة بل سبق نزولهم للشارع، أن كانت هنالك مطالب للمعارضة تتمثل في إصلاح النظام السياسي والتي امتدت جذورها منذ أعقاب حرب ١٩٩٤م واشتدت جذوتها بعد انتخابات ٢٠٠٦م مروراً بإرهاصات ٢٠٠٨ / ٢٠٠٩م وما نجم عنها من اتفاق فبراير ٢٠٠٩م لتأجيل الإنتخابات لمدة سنتين، وما تلى ذلك من شد وجذب خصوصاً مع قرب انتهاء فترة التأجيل.

أدركت المعارضة السياسية أن نزول الشباب الى الشارع أصبح يفرض واقعاً جديداً تعزف فيه أنغام الثورة والتغيير تلك الأنغام التي أخذت تؤجج مشاعر الناس من مختلف الأعمار والمشارب الفكرية، متحزبين وغير متحزبين، الذين لم يستطيعوا مقاومة مشاعر الثورة الكامنة في أعماقهم، فخرج الكثيرون، كل له قصة ومظلمة يريد أن يفصح عنها حتى يشعر بالراحة والسكينة، فقررت المعارضة السياسية الالتحاق بالشباب لتأييد مطالبهم الحقوقية، وبعد أيام قلائل ارتفع سقف المطالب الشبابية فأصبحت تسمى ثورة شعبية تنادي بتغيير النظام، ومع تسارع الاحداث خصوصاً بعد أحداث الجمعة الدامية في ١٨ مارس ٢٠١١م والتي نجم عنها سقوط ٥٢ شهيداً حتى الآن وأعداد كبيرة من الجرحى تجاوزت الألف، ارتفع سقف المطالبة لتنادي برحيل رئيس الجمهورية كرد فعل لذلك العدوان الغاشم على المعتصمين والذي نطالب جميعاً الكشف عن المنفذين ومن يقفون وراءهم لينالوا القصاص العادل الذي يستحقونه جزاء ما اقترفوه في حق الأمة والشهداء على حد سواء.

رافق نزول الشباب الى الشارع أن سارعت السلطة الى تقديم بعض المعالجات الجزئية والتي أتت كاستجابة لمطالبات الشباب في بدايات نزولهم الى الشارع من توفير درجات وظيفية جديدة وتنفيذ المرحلة الثالثة من الاستراتيجية والتوجيه بإطلاق العلاوات المحتجزة لسنوات سابقة، وعلى الصعيد السياسي تم تقديم العديد من المبادرات من طرفي العملية السياسية، مبادرة العلماء ذات الثمان النقاط والتي أجابت عليها المعارضة بالنقاط الخمس، ودعوة الأخ الرئيس لمؤتمر وطني عام في صنعاء والذي تقدم فيه الاخ الرئيس بمبادرة جديدة لم تُقبل من المعارضة، وكان آخر تلك المبادرات الموافقة على النقاط الخمس التي سبق وأن تقدمت بها المعارضة رداً على مبادرة علماء اليمن السابقة الذكر، والتي يقال ان هنالك أكثر من موقف تجاهها سواءً من قبل الشباب أو أحزاب المعارضة.

عزيزي القارئ الكريم يمكن أن نستشف جميعاً من المراحل التي مرت بها الأزمة في وطننا الغالي أن الوضع لا يحتمل السكوت وأن على كلٍ منا واجباً أن يؤديه، فالكلام أضحى لا يجدي وخاصة ما يصب منه في خانة المناورات السياسية.. فأمنا اليمن باتت في خطر وعلينا جميعاً أن نهب لحمايتها من شرور أنفسنا أولاً ومن أي رأي مغامر قد يؤدي الى الاقتتال وسفك الدماء وتدمير الحاضر والمستقبل.

نحن جميعاً ننشد التغيير السلمي للسلطة وفق آليات سلمية ومشروعة توصلنا جميعاً في السلطة والمعارضة إلى بر الأمان وبأقل كلفة.. والله من وراء القصد.

جامعة الحديدة

الفقيه النجدي أم الناطق الرسمي؟!

«قـــراءة في وعـــي قحطـــان»

عادل ادريس

< إن التغيير سنة كونية وفي أي بلد كان لطبيعة نظام الحكم ولكن الاختلافات تكون على كيفية ذلك التغيير لأنه ومن المسلم به لا يمكن أن يكون التغيير نحو الاسوأ بحسب ما تريده بعض القوى السياسية وبالأخص جماعة الاخوان المسلمين والتي تعتقد بأن اليمن سيشهد فراغاً دستورياً كبيراً يجعل تلك الحركة قادرة على ملء ذلك الفراغ وكأن اليمن لا تعرف الا الاخوان المسلمين خاصة وان أعمالهم لم تعد خافية على أحد، وبالتحديد منذ 17 فبراير 1948م.

منذ فجر التاريخ، ولذلك لا يجب على قحطان ان يستخف بهذا الشعب بقوله: الشعب اليمني لا يبحث عن نموذج في الحكم غير معروف.

قحطان يكذب

ولكن قحطان يجيب على ذلك قائلاً: يريد أن يكون مثله مثل الأمم المتحضرة والمتقدمة قائلاً: يريد أن تمارس السلطة مثل بريطانيا وأمريكا هذا النموذج الاسلامي المتحضر وكأنه يريد أن يقول ليأتِ رئيس وزراء بريطانيا يحكم اليمن، أو لتأتِ هيلاري كلينتون وتحكم اليمن، هذا هو مفهوم قحطان للتحضر، الذي يريد أن يسقطه على اليمن.. إنه لتناقض غريب ما أنزل الله به من سلطان عندما يقول قحطان في حواره أن المعتصمين أمام الجامعة ليس لهم علاقة بأحزاب المشترك كما سبق وأن طرح ذلك ثم يقول اليوم جماهيرنا خرجت الى الشارع ويقول: هؤلاء الشباب هم من قواعدنا «ألا لعنة الله على الكاذبين» السياسة هكذا تحتاج الى قواعد لكي تحسن عمل المحارق وهي تبحث من أوتوبيا التغيير وهكذا اختتم حواره رافضاً أية دعوى للتهدئة قائلاً: لن يعد هناك مجال للسقوط، فالشعب هو سقف السقوف على وزن أغنية «لا تشلوني ولا تطرحوني»، فكيف يمكن أن يكون الشعب سقف السقوف.. هذا كلام يتنافى مع العقل والمنطق ولا يسعنا في هذا المقام الا أن نقول لعنة الله على من يريد الفتنة في اليمن، وحاملها وموقظها.. ويبقى اليمن فوق الجميع.

يريدون الحكم بالخلافة حتى لوتحوّل اليمن الى رماد

كما أننا لا ننسى بأن نذكر من قحطان، والذي ظهر مؤخراً ومن على شاكلته من الذين يسمون أنفسهم بالسياسيين اليمنيين خاصة في مثل هذه المرحلة الحرجة التي تمر بها اليمن بأنه ينطبق عليهم وصف دبلوماسي غربي وأنهم يمتهنون العمل السياسي بل ويمارسونه بطريقة عبثية غير مدركين عواقب ما قد يترتب على أفعالهم الخاطئة من نتائج مدمرة بل وأضرار فادحة تلحق الأذى على المدى البعيد بالمصلحة الوطنية، ولعل قحطان كعضو قيادي في الاصلاح يعتبر واحداً من أولئك الساسة بالنظر لماضيه الذي ربما لا يختلف كثيراً عن دور الشيخ النجدي الذي ما ترك حلالاً ولا حراماً الا وتاجر به أكان ذلك عقاراً وتاريخاً وربما عملاً بمنهج الجماعة «شرعاً نعليه ويمن نبنيه» على نحو نهج مائة لبنة لدى قحطان حيث تتحدد في وعيه جغرافية اليمن ومكانتها الداخلية والخارجية من خلال تلك اللبن التي كان يشرف على توزيعها وذلك ضمن مشروعه التجاري الذي لا علاقة له بالمشروع السياسي الوطني البتة، ولا يغيب عليه ذلك الا عندما يتحدث بالشأن السياسي ناسياً انه يتناقض في كلامه وتصريحاته بين الأمس واليوم، ونذكره أنه كان بالأمس القريب وفي لقائه مع مواطنين في منطقة الرخمة كان يحرضهم ويقول لهم بأن الانتخابات ستكون هزة قوية لشجرة الاستبداد ومع اننا هنا لا ندافع عن المؤتمر ولا عن قياداته بقدر ما نضع قحطان متناقضاً مع نفسه بل ومنظراً لشجرة الاستبداد الذي يدعي بأنه يناهض ذلك الاستبداد متمثلاً بحسب زعمه بالدولة القائمة.

قحطان يريد سطة كسلطة المنقـذ او شركة الاسماك

كما نذكر قحطان بأن خطاباته وتصريحاته هي دائماً متناقضة ويعتقد أنه بكلامه يضلل على عقول الناس ونحن هنا نذكره بما قاله الرئيس: «.. حتى مجيء الرئيس علي عبدالله صالح فكانت نقطة تحول جديدة ولحظة فاصلة بين تاريخ تمكين رئاسي سبتمبري جمهوري لرؤساء بلا مشروع حكم بالمعظم الغالب وبداية تمكين رئاسي جديد لرئيس كشفت تدابيره أنه يملك مشروع حكم» المراجع - نقلاً عن كتاب الحاكم لمؤلفه أحمد قائد الاسودي مقدمة قحطان.

ومن ذلك يتضح أن قحطان من خلال تناقضاته بين الماضي القريب والحاضر الجديد لا يفهم مشروع الحكم في تناقضاته عدا قربه أو بعده من مصلحته الشخصية، فهو لم يكتفِ بأنه بيّاع كلام يجيد التحريض والكلام الفارغ ولا علاقة له بالسياسة وإنما استغل ما هو حاصل من ضعف واضح في بعض مؤسسات الدولة وحصل بطريقته الخاصة على رتبة عسكرية ونسي أن الحزبية محضورة لدى المنتسبين للمؤسسة العسكرية، وبالتالي نحن هنا نتساءل عن مشروعية رتبته العسكرية حتى يفتي بالسياسة علماً بأن الذي لا يتعامل بالديمقراطية مع نفسه لا يمكن له أن يكون ديمقراطياً مع الآخرين، الا من باب ما نلاحظه لدى قحطان من مزايدة سياسية لأن سجله حافل بالأعمال التي تتنافى مع أبسط حقوق الانسان وحرياته، ومن هنا فإننا نوجه طلباً للقيادة السياسية ونطالبه بتشكيل لجنة بالأعمال المنافية للقانون والدستور والتي سبق وأن ارتكبها قحطان ضد أبرياء في منطقته العدين التي خلعها من اسمه على الرغم من أهمية دور العدين التاريخي في مواكبة مسيرة الوحدة، نسي ذلك المتنكر لمنطقته بأن العدين ساهمت في تسريع خطوات الوحدة بل استضافت أول لقاء وحدوي قبل التوقيع على اتفاقية عدن في ٣٠ نوفمبر ١٩٨٩م ولكن قحطان يعبّر ويجسّد حقيقة وعيه المأزوم والكل يعرف أن قحطان عاش في منطقة المخلاف مثيراً للفتن، معتقداً بأن ذاكرة الناس يمكن أن تنسى مع أن ذاكرتها قوية مهما عاش قحطان زحمة إثارة الفتن فإن الحقيقة أقوى من ترهاته وما يعانيه من عقدة نقص مركبة في ذاته فهو كما قلنا لا ينكر ذاته فقط من خلال تعاليه على المواطنين، كما أنه نسي أن اليمن التي يعيش فيها ضابطاً من البداية وكان حينها متنفذاً يحكم وينهي ويعتقل ويثير هذا ضد ذاك وظلم مواطنين والتي منها ما ذكره محمد دبوان المخلافي، ونجده الآن يطالب بتنحية قيادة عسكرية لأن قحطان قرر ذلك على غرار ما كان يسلكه في المخلاف والعدين عندما كان ضابطاً يربط ويؤذي الناس ناسياً أن حرية اليمن وسماحتها وطيبة شعبها هي من أتاح له المناخ الملائم ليتحدث بالشأن السياسي.

ومن كل ذلك نجد أن قحطان حالياً من ضمن مطالبه إبعاد قادة الأمن القومي في اليمن وكأن هؤلاء القادة بنظره هم مستوردون من باكستان أو غيرها ونسي أنه كان أحد ضباط الأمن أو الجيش في فترة من الفترات والتي تجعلنا نستفسر قحطان عن الطالب الذي لم يكمل الثانوية العامة فيما كان يسمى «بمعهد الجند قبل صدور قرار توحيد التعليم عندما يتحدث قحطان عن الاستبداد وما يسميه بضياع الحقوق والحريات العامة.. كم هي الحقيقة بوعي قحطان رخيصة بل ومبتذلة عندما يتكلم عن حقوق وحريات المواطنين تنهار الحدود المقدسة والفاصلة بين الكذب والحقيقة والقول والفعل لأن طالب كان يدرس وكما ذكرنا في معهد الجند واسمه عبدالواسع أحمد قتل ظلماً وعدواناً على خلفية شعار قحطان وجماعته بخصوص شرع نعليه وأراض ننهبها وأبرياء نسفك دماءهم، ناهيك عن أبرياء آخرين خاصة طلاباً ذهبوا ضحايا لما يسمونه اليوم بالحقوق والحريات العامة، بل وتبلغ المأساة ذروتها وانفلاتها عندما يتلقى أولئك الذين كانوا يستبيحون أمن اليمن واستقرارها تارة باسم الجبهة الوطنية وتارة أخرى باسم الجبهة الاسلامية وفي نهاية المطاف يتلقى ايضاً وكلاء الشركات الخارجية والمحسوبون على عجلة التجارة الداخلية تحت أقنعة متعددة لا جامع فيها ولا رابط غير امتداد طبيعي لعناصر التمويل الاقليمي والدولي بعيداً عن اليمن وتطلعاته المشروعة.. لقد جاء هؤلاء المتحالفون اليوم من نقيض السياسة الدولية ورحمها، بينما كان يعرف سابقاً بالحرب الباردة لكي يتأسس مجيئهم ايضاً على البعدين الاقليمي والدولي الى درجة بات معها مفهوم اليمن بوعي قحطان ومثله يتوقف عند حدود شركة المنقذ تارة وتسوير الاراضي وشركة الاسماك تارة أخرى، وفي الاخير هل سيعي قحطان المشتغل بالسياسة والمتلاعب على مساحة التناقضات المركبة بين أعضاء المشترك؟ وهل سيعي تشخيص حالته التي تدل على أنه «قحطواني يأكل مع معاوية لأن مادته دسمة ويصلي بعد علي لأنه حافظ للقرآن» وهل سيعي أنه دخل الاشتغال بالعمل السياسي من الجهل المركب داخل الاصلاح.. وهل سيعي أن الجهل بوعيه يمكن إزاحته لأن الجهل سينتهي عندما يقوم كل شيء على حقيقته.. وهل سيدرك أنه في ظل هشاشة المشروع الحزبي استطاع التسلل الى أجندة السياسة موهماً نفسه أنه سياسي فيما الواقع يؤكد حقيقته كعسكري ورجل أمن في آن واحد؟!

نـــداء الوطـــن

< يا أحفاد مشاعل النور والحضارات الإنسانية ورسل المحبة والتسامح والسلام والشورى والإيمان والحكمة.. الوطن الذي ننعم بخيراته ونجني ثمار مكتسباته التي تؤتي أُكلها كل حين لتشمل وتلبي متطلبات مختلف مجالات الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية.. الوطن بات في خطر ويدعوكم لأداء فرض العين لإخماد نيران الفتنة التي اشتد سعيرها وتطاير شررها لتنذر بحدوث كارثة وشيكة الوقوع -نسأل الله أن يجنب الوطن كل مكروه..

ناصر العطار

وكيف أصبح كرسي الرئاسة مقبرة..

ونتساءل هنا من شكل لجنة الحوار الوطني لتشمل كل القوى والتي خلصت الى صياغة الميثاق الوطني الدليل العملي والنظري للعمل السياسي والذي استفتي عليه من الشعب وعلى ضوئه واستناداً لأهدافه كرست التجربة الديمقراطية وعمت كافة منظمات المجتمع المدني، وفي نفس الوقت تم معالجة أحداث ١٣ يناير ١٩٨٦م الدامية في الشطر الجنوبي من الوطن وصولاً الى إعلان ٢٢ مايو ١٩٩٠م، وكيف مارس الشعب حقه وسلطته في حكم نفسه بنفسه ومن الذي احتكم لنتائج الصندوق وأذعن للحوارات الوطنية التي تمت في إطار الاسرة العربية ومن الذي انقلب عليها وتنصل عن نتائجها حتى أشعل حرب صيف ١٩٩٤م، ومن الذي سعى بخطى حثيثة الى تحديث البناء المؤسسي لسلطات الدولة حتى اصبح منصب رئيس الجمهورية للانتخاب المباشر من الشعب، وبالمثل كرست تجربة السلطة المحلية بالانتخابات خلال دورتي ٢٠٠١م و٢٠٠٦م، وتحديث مجلس الشورى والتمسك بخيار الشعب وإجراء الانتخابات النيابية والرئاسية.. الخ.

أما في جديد اليوم وما وصل اليه الوضع من احتقان وأزمات فجذوره ممتدة لما قبل وبعد الانتخابات الرئاسية ٢٠٠٦م.

ولم تجدِ الحوارات المضنية التي نفذت خلال عام ٢٠٠٧م وحتى اغسطس ٢٠٠٨م وخير شاهد القسم الذي أدلى به رئيس كتلة الاصلاح ممثل المشترك ومن تحت قبة البرلمان في جلسة مجلس النواب بتاريخ ١٨ / ٨ / ٢٠٠٨م وما تلى ذلك حتى تم التوصل الى اتفاق فبراير ٢٠٠٩م ثم كيف تأزم الوضع وصعدت المشاكل ولم تجدِ كل المبادرات.

أما خاتمة القول وخيره وصدقه لله ثم للوطن وللتاريخ فهو ما بادر به رئيس الجمهورية كحل نهائي وجذري والمرتكز على حقائق نظرية وعملية.. فعن تطوير النظامين الانتخابي والسياسي أخذ بالنظام البرلماني النيابي وهو الأسلم والوحيد الذي تسعى اليه الشعوب المتطلعة للمستقبل الآمن الذي يحقق النماء ويتواكب مع التقدم التكنولوجي والثورة العملية كونه يمكن الشعب من حسن اختيار من يمثله من الخبرات والكفاءات القادرة على العطاء ويجعل عضو البرلمان يعمل لصالح الأمة واستقلال عن جمهور الناخبين، وبالمثل ستكون القائمة النسبية مكملة ومحدثة للنظام الانتخابي الفردي.. أما فيما يتعلق بتحديث السلطة التنفيذية فيعتبر نظام الأقاليم واللامركزية المالية والإدارية كاملة الصلاحيات ناجعاً لمعالجة الاختلالات وجوانب القصور والازدواجية القائمة في ظل الوضع والقانون الحالي والذي يؤدي الى تعزيز وحدة الدولة ومؤسساتها.

أما الضمان والمحفزات لتنفيذ ما تضمنته المبادرة فتتمثل في تشكيل نخبة وطنية تتولى صياغة دستور جديد وتشكيل حكومة وفاق وطني تعنى الى جانب أعمالها بالإشراف والتهيئة لإجراء انتخابات نيابية نهاية العام يلي ذلك انتخاب حكومة برلمانية ورئيس الجمهورية من البرلمان ومن خلال قانون انتخابات جديد ولجنة عليا للانتخابات بالتوافق وتجديد دعوة الحوار للشباب وكل القوى.. فماذا بعد الحق وما الذي سيأتي به نافذو المشترك ومن على نهجهم من جديد لخدمة الوطن ومعالجة الوضع الراهن.. هل سيكون باختيار نظام سياسي لم يعلن ولادته في أرجاء المعمورة، ومثل ذلك النظام الانتخابي باعتبار الأنظمة السياسية عالمياً وفي الواقع النظري والعالمي هي النظام الرئاسي، وقد رفض مسبقاً منهم، والنظام المختلط الذي يأخذ بالنظام البرلماني وتطعيمه بالنظام الرئاسي وهو المعمول به حالياً في اليمن، والنظام البرلماني الذي ورد في مبادرة رئيس الجمهورية الآنف ذكرها.. وما الذي سيضعونه بديلاً للحكم المحلي كامل الصلاحيات.. هل النظام الفيدرالي الذي تشوبه عيوب كثيرة الى جانب عيوبه المتمثلة في تكريس تفكك الأوطان وصولاً الى انفصال أقاليمها، فإنه يؤدي الى تعدد سلطات الدولة بين الدولة المركزية والفيدرالية، وبالتالي يوجد التنازعات والخلافات بين تلك السلطات ويزيد من الاعباء على المواطنين.

ولا مجال للتقاعس أو التهاون وتحت أي مبرر خاصة وقد تجلت الحقائق كشمس ساطعة بددت ظلام التدليس والتقولات والبهتان والكيد والفاعلين والمروجين والمساهمين من جعلوا الصابئين لهم والمغرر بهم وقوداً لتلك الفتن في سبيل تحقيق أمانيهم وأهوائهم التي غرتهم ليعاودوا الكرة مجتمعين بألسنة حداد للنيل من رمز الوطني فخامة الأخ رئيس الجمهورية.

ومن اللحظة وحتى يتحقق النصر إن شاء الله ومستقبلاً، يجب على الجميع- وبشكل خاص من مازال في قلبه ذرة من شك بما ينفع الوطن ويخلصه مما يحدق به وللتخلص من شكه من خلال القراءة المغايرة للحقائق الخالدة في التاريخ والمحفورة في وجدان وإحساس كل فرد ومنحوتة على الحجر بما كان عليه وضع الوطن إبان العصور البائدة وأجندتها للفترة التي أعقبت ثورتي سبتمبر واكتوبر وحتى الـ ١٧ من يوليو ١٩٧٨م.. وكيف وبمَنْ تحولت أوضاع الوطن من التمزق والشتات والاحتكام للبندقية للتداول السلمي للسلطة والحرمان من أبسط مقومات الحياة وجعل قضايا وهموم الوطن تحت رغبة ومشيئة النفوذ الخارجي ليحل محلها احترام الحقوق والحريات والاحتكام للشعب والتسليم لإرادته والاحتكام للحوارات الوطنية في تسوية كل الخلافات والمشاكل بين مختلف القوى ومَنْ حدث وطور المؤسسات الدفاعية والأمنية بعد أن كانت على الشتات والوهن والتمزق والإذعان لولاءات الاحزاب والاشخاص، والمتسببين في النكسات والفتن واستعداء تلك المؤسسات.. الخ، ولتكن المراجع المستقاة منها الحقائق هي المتمثلة في الاحداث الدامية في السبعينيات

اخي المكلف
مصلحة الضرائب تسعى الى تبسيط وتسهيل الاجراءات الخاصة بتحصيل الضرائب ويبقى ان تبادر بسداد ماعليك من مستحقات ضريبية
الادارة العامة لخدمات المكلفين
تلفون: ٥٠٣٨٣١ - فاكس: ٢٦٢٦١٨
رئاسة مصلحة الضرائب
تلفون : ٢٦٠٣٧٩
الموقع الالكتروني للمصلحة
www.tax.gov.ye